

عندما تموت الصحف، من سيملاً الفراغ

ولا تخفي سوليفان إجاباتها من خسارة الصحف جوهرها مهما في تغطيتها، عندما تختار التضحية بجزء من أعمالها، فلم يحدث مثلا أن تخلت أي من الصحف في أزمة التقليل عن تغطيتها الرياضية، لكن عادة ما تتم التضحية بما يمس الرأي والفكر لدى القراء، الأمر الذي يهدد بفقدان المجتمع لصناعة الرأي وتراجع الارتقاء إلى النموذج المثالي الذي تطلع إليه صناعة الأفكار. هذا لا يعني أبدا عدم أهمية التغطية الرياضية بالنسبة إلى المجتمع.

تقول مؤلفة كتاب "شبح الأخبار" الذي كان موضع احتفاء غير مسبوق في وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية خلال الأيام الماضية "عندما يتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوما بعد آخر، الصحفيين بعدم الأمانة وأنهم مجرد حثالة وأعداء الشعب والحقيقة، لا يمكن أن يمر مثل هذا الكلام الصادر من رئيس الدولة من دون تأثير ضار على الصحافة".



**المجتمع من دون صحافة
مركزية قوية سيكون مفتقدا
للقادة وإلى جزء كبير من
هويته. فالصحف إحدى أهم
الوسائل التي تربطنا كأفراد
ببعضنا البعض**

ولا تكتفي رسالة كتاب سوليفان بإنقاذ الصحف من موتها، على أهمية الحاجة الماسة لذلك، بل تدعو إلى العمل على توفير الصحافة بأي شكل من الأشكال، والذي قد لا تكون له علاقة بالصحافة المطبوعة بشكلها التقليدي

المعهد، بل بإعادة صناعة نفسها بطريقة ما، على ألا تقطع مع تاريخها. لا يمكن في كل الأحوال، ونحن نتحدث عن بدائل الصحف في أزمتهما الوجودية، أن نقلل من شأن العديد من المواقع الإلكترونية المهمة والمثيرة للإعجاب بوصفها أفضل أمل لمستقبل الصحافة خصوصا غير الربحية منها، لكنها لا يمكن اليوم ولا في المستقبل الرقمي للحياة، أن تشغل مساحة تأثير الصحف عبر تاريخها، ليس لاعتبارات متعلقة بفكرة الحنين إلى الماضي وحدها، بل بطبيعة قوة التأثير، فكل الدراسات العلمية أثبتت أن قوة القراءة المباشرة على الوعي تفوق بكثير التصفح على الأجهزة الرقمية، مع أن هذه الأجهزة معلم صبور، إلا أن صبر الدماغ يتفوق عليها في الاستيعاب والتفكير عندما يركز في القراءة التقليدية.

يعبر فيليب نابولي أحد الباحثين الذين أعدوا دراسة عن تأثير الصحف المحلية نشرتها جامعة ديوك الأمريكية مؤخرا، عن تفاجئه بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة بالقول "عندما تبحث عن تقارير محلية فعليه أصيلة تلبى الحاجة إلى معرفة معلومات حرجة، لا تزال الصحف إلى حد بعيد، هي المصدر الأساسي".

ويطالب نابولي أستاذ السياسة العامة في جامعة ديوك، صانعي السياسات ومحبي العمل الخيري وغيرهم من الممولين بإعادة تقييم أولوياتهم، والتي تميل إلى التركيز على المنظمات الإخبارية الرقمية فقط في المجتمعات.

قد يبدو الأمر وكأن وضع قطاع وسائل الإعلام المطبوعة لا يمكن أن يكون أسوأ من ذلك. لكن الخسارة

ستكون أسوأ ليس لشغلي هذا القطاع وحدهم، بل سيكون الخاسر الأكبر هو المجتمع عندما يفقد إلى ديمقراطية حرة من تبادل المعلومات، والأكثر من ذلك خسارته لمن يراقب الحكومات كي يمنع فسادها، لأن الصحافة النموذج المثالي، ولا يمكن لنموذج آخر أن يعوض تأثيره.

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



بات هذا السؤال قائما بقوة حيال الأزمة الوجودية التي يصارعها قطاع الصحافة في العالم، مازالت الأخبار السيئة القادمة من شتى دول العالم عن مصير الصحافة مستمرة ومتصاعدة، فالإيرادات تتلاشى بينما تنتظر النفقات من يسدها، ولا شيء بيد إدارة الصحف يمكن أن تقوم به. مع ذلك تستمر لامبالاة الحكومات حيال فشل أغلب الحلول المقترحة لإنقاذ صوت المجتمع المثالي، الأمر الذي وصفه جويل كابلان أستاذ الصحافة بجامعة سيراكوز في نيويورك بالآوقات الحزينة التي مرت على الصحف على مدار السنوات القليلة الماضية، لكن ضربة كورونا ربما كانت الأسوأ على الإطلاق. فما يواجه مصير الصحافة وفق التوقعات والتحذيرات لا شيء مقارنة بما يحدث بالفعل. الأمر الذي يدفعنا للسؤال عما إذا كانت وسائل الإعلام الأخرى قادرة على شغل الفراغ الذي تتركه الصحف؟

صدر خلال الأسابيع الماضية عن جامعة كولومبيا كتاب جديد للصحافية مارغريت سوليفان، كاتبة العمود في صحيفة واشنطن بوست بعنوان "شبح الأخبار: الصحافة المحلية وأزمة الديمقراطية" اقترحت فيه على المجتمع ألا يفقد أهم صوت مؤثر له على الحكومات والتفريط في صحافته المحلية.

ترى سوليفان، وهي محقة على الأقل وفق مفهوم الصحافي المخلص لجوهر المهنة، أن ما قامت به الصحف على مدار عقود طويلة من محاسبة الحكومات وتقليل الفساد في أروقتها، لا يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام الأخرى.

هذا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

ويعد هذا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

وأيضا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

وأيضا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

وأيضا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

«قوى غير إعلامية» حولت قطاع الإعلام في الجزائر إلى مستنقع فساد

جنرالات ووزراء ونواب ونجوم رياضة يمتلكون مؤسسات صحافية



الإعلام تفهقر لفائدة مواقع التواصل الاجتماعي

أخرى بقيت مسكوتا عنها على غرار ديون المطابع التي كانت تفاضل بين العناوين في تحصيل مستحقات الطبع، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.



العربي ونوغي

**الملايين من الدولارات بددت
في حملات الدعاية العامة،
لتلميع صورة السلطة بكبرى
العواصم العالمية**

وأيضا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

وأيضا لا يعني -وفق مارغريت سوليفان- أن الإذاعات أو المحطات التلفزيونية لا تقوم بدورها الطبيعي، أو تتلقى أوامر فورية للطبع بالجان للبيض الآخر، مما راكم ديونا تقدر بملايين الدولارات قد تعجز عن تحصيلها لأسباب مختلفة، فضلا عن شركات الإنتاج الفني والتلفزيوني المتعاقدة مع التلفزيون الحكومي، وتعود ملكيتها في الغالب لمسؤولين كبار في الدولة أو أفراد عائلاتهم.

العلاقة بينه وبين السلطة، بنفس العناوين التي كانت تروج لنظام بوتفليقة، هي التي تروج للسلطة الحالية بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، وهي التي مارست التعقيم والتشويه للاحتجاجات السياسية المناهضة للسلطة طيلة الأشهر الماضية.

وتشكل وضعية الإعلامي الناقد سعد بوعقبة، المبعد من صحيفة "الخبير" الخاصة بسبب عموده اليومي "نقطة نظام"، عمق العلاقة، حيث تعرضت الصحيفة المذكورة لضغوطات فورية وهددت بسحب حصتها من الإعلانات اليومية، في حال استمرار الرجل في نشر عموده على صفحاتها. وتحدث العربي ونوغي، عن استهلاك صحف معينة مبلغ يفوق المليار دولار خلال العشريتين الماضيتين، وعن استحواد بعض العناوين القريبة من السلطة آنذاك على عشرات الملايين من الدولارات خلال السنوات الأخيرة، على غرار صحيفة "النهار" الخاصة بالمتوقفة التي حازت على 27 مليون دولار، و"الشروق" الخاصة أكثر من 11 مليون دولار، وتبقى الاستقطاعات مطروحة بشأن الفترات السابقة التي لم يتم تناولها إلى حد الآن.

وتجري الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، تحقيقات بشأن الوقائع المشملها في ظل الحديث عن السنوات الأخيرة فقط، كون الفساد في المؤسسة يعد من أكبر البؤر التي استنفدت أموالا طائلة من مقدرات الدولة، حيث يعيش العاملون في القطاع وضعا اجتماعيا ومهنيا مزريا.

وذكر العربي ونوغي بأن "ثلاثة تحقيقات مفتوحة في مؤسسته، الأولى من مصالح الدرك الوطني، والثانية من المفتشية العامة للمالية، والثالثة من طرف خبراء في المحاسبة والمالية"، وألح إلى توسيعها إلى "المستفيدين وللمتواطئين معهم"، في إشارة إلى مسؤولين سابقين وكواد في المؤسسة.

وركز في تصريحه على الوزير السابق للاتصال والمدير السابق للمؤسسة جمال كعوان، بسبب تنافي وظيفته الحكومية مع المنصب الذي استقدم منه، حيث كان يدير مجمع "الوقت الجديد" الإعلامي، المملوك لرجل الأعمال المسجون علي حداد.

ويبقى الفساد الذي يلف بالإعلان الحكومي في الصحف الورقية جزءا من مستنقع متعفن، فهناك ملفات

توسعت دائرة نشر غسيل الفساد في الجزائر، إلى بؤرة الإعلام المحلي الذي تلقى ضربة قاصمة، بالكشف عن ممارسات بددت أكثر من مليار دولار، استفاد منها ملك صحف ورقية يتواطؤ مع مسؤولين كبار في الدولة، حيث وظف الإعلان الحكومي المحكّر من طرف مؤسسة عمومية في ثراء فاحش لهؤلاء، مقابل وضع اجتماعي ومهني متدهور للعاملين في القطاع.

بغية الاعتراف من عائدات الإعلانات الحكومية، وعلى رأسها نجح قائد أركان الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، والنائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم عبدالحاميد سي عفيف، وحتى نجم الكرة والمنتخب في ثمانينات القرن الماضي راجح ماجر.

ويملك هؤلاء عدة عناوين صحافية محلية وجاهوية، كـ"إيدغ نيوز" لنجل الراحل قايد صالح، و"منبر القراء" بنسختها العربية والفرنسية، لعبدالحاميد سي عفيف، و"البلاغ" و"البلاغ الرياضي" لراجح ماجر، حيث حصلوا على ملايين الدولارات على مر السنوات الأخيرة، رغم أنه لا يتعدى سحب الصحيفة الواحدة الثلاثة آلاف نسخة.

وعقدت التصريحات الصادمة، أزمة مصداقية الإعلام المحلي، الذي تفهقر في السنوات الأخيرة، تاركا مكانته لوسائل التواصل الاجتماعي، التي باتت مصدر الجزائريين الأول في الاطلاع على الأحداث المحلية، وهو ما دحرج ترتيب الجزائر في التصنيف الأخير لحرية الصحافة إلى المرتبة 146 من مجموع 180 دولة.

واستغرب إعلاميون في الجزائر الأرقام المقدمة من طرف مدير الوكالة، وتحول القطاع إلى مستنقع حقيقي للفساد المالي، لاسيما ملكية شخصيات غريبة عن الإعلام لمؤسسات هدفها الوحيد الاستحواذ على عائدات الإعلان الحكومي، والمساهمة في تقديم تعدية شكلية لوسائل الإعلام في البلاد.

ووجهت أصابع الاتهام إلى نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذي استطاع رشوة الإعلام المحلي بأموال الإعلانات، وتدويرها بين الحلقات المحيطة به، حيث سادت لعشريتين كاملتين معادلة الإعلان مقابل الولاء للسلطة، وسمح لغرباء عن القطاع بامتلاك مؤسسات وهمية من أجل شرعنة تبديد المال العام.

وطرحت الحقائق المعلنة، مستقبل المشهد الإعلامي المحلي، ومصير



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر- فجر المدير العام الجديد للمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الحكومية، التي تحكّر عدة أنشطة على رأسها الإعلان الحكومي، فضيحة جديدة تتعلق بالفساد الذي تنغمس فيه عدة جهات على صلة بقطاع الإعلام، وفي مقدمتها الصحف المحلية، بعدما كشف الغطاء عن الملايين من الدولارات التي حصلت عليها العديد منها بتواطؤ مع مسؤولين كبار في الدولة.

ولاول مرة يتم كشف المستور في قطاع ظل خارج المساعلة رغم أحاديث الأروقة وأصابع الاتهام، غداة الكشف عن رؤوس ما بات يعرف بـ"القوى غير الإعلامية"، التي استأثرت بعائدات الإعلان التي فاقت في بعض السنوات سقف 250 مليون دولار، وتحولت بحماية من السلطة إلى فاعل حقيقي في المشهد الإعلامي، بينما تم تهميش المنتسبين الحقيقيين للقطاع.

«الإعلان مقابل الولاء»

**معادلة سادت لعشريتين
كاملتين في ظل نظام
الرئيس الجزائري عبدالعزيز
بوتفليقة**

وأماط مدير المؤسسة العربي ونوغي، في تصريح أدلى به لصحيفتي "الخبير" و"الوطن" المحليتين، اللتان عن استفادة أربعين صحيفة من عائدات إعلانية تقدر بملايين الدولارات، بينما تعود ملكيتها لقوى غير إعلامية، وظلت قربها من السلطة للاستحواذ على مقدرات القطاع.

وأشار إلى شخصيات ووجوه معروفة لا تمت بصلة للإعلام استطاعت امتلاك مؤسسات صحافية